

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت السادس من مارس سنة ٢٠٢١م، الموافق الثاني والعشرين من رجب سنة ١٤٤٢ هـ.

پرئاسة السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو
رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين: محمد خيرى طه النجار ورجب عبد الحكيم سليم ومحمود محمد غنيم
والدكتور عبد العزيز محمد سالم طاروق عبد العليم أبو العطا وعلاء الدين أحمد
السيد نواب رئيس المحكمة
وحضور السيد المستشار الدكتور/ عماد طارق البشرى رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / محمد ناجى عبد السميع أمين السر

أصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٦٠ لسنة ٣١ قضائية "دستورية".

المقامة من

- ١- عايذة ميخائيل جرجس
- ٢- فخرى لطيف مرقس

ضد

- ١- رئيس جمهورية مصر العربية
- ٢- رئيس مجلس الوزراء
- ٣- رئيس مجلس الشعب (النواب حالياً)
- ٤- فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف
- ٥- قداسة بابا الإسكندرية بطريرك الأقباط الأرثوذكس
- ٦- عزيزة عياد كاراس
- ٧- نيفين إدوار خير الله

الإجراءات

بتاريخ الثامن من مارس سنة ٢٠٠٩، أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا، طالبين الحكم، أولاً: بعدم دستورية الفقرة السادسة – وصحتها الخامسة - من المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥. ثانياً: بعدم دستورية المادة (١٢٧) من لائحة الأقباط الأرثوذكس الصادرة عام ١٩٣٨، وبسقوط هاتين المادتين.
وقدم كل من هيئة قضايا الدولة، والمدعى عليه الخامس مذكرة، طلب فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريرًا برأيها. ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، والمداولة.

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - في أن المدعى الثانى كان متزوجًا من المدعى عليها الأخيرة، ورزق منها على فراش الزوجية بالصغيرة "ماريا". وصدر حكم لصالحه فى الدعوى رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦ ملى أسرة (ثان) طنطا، بجلسة ٢٧/٢/٢٠٠٧، بتطليقها منه للفرقة، لسفرها خارج البلاد بتاريخ ١٢/٢/٢٠٠٥، تاركة رعاية ابنتهما لوالدتها " المدعى عليها السادسة ". ونظرًا لكونها مريضة، لا تقوى على رعاية الصغيرة، فقد أقامت المدعية الأولى " والدة المدعى الثانى"، الدعوى رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٧ ملى، أمام محكمة أسرة (ثان) طنطا، طالبة الحكم بضم الصغيرة لحضانتها، باعتبارها التالية فى ترتيب الحاضنات بعد المدعى عليها السادسة. كما أقام المدعى الثانى الدعوى رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٠٧ ملى، أمام المحكمة ذاتها، ضد المدعى عليها الأخيرة " طليقتة "، بطلب إسقاط حضانة أمها " المدعى عليها السادسة " للصغيرة " ماريا "، وضمها لحضانة أمه " المدعية الأولى"، التى تدخلت فى تلك الدعوى انضماميًا له فى طلباته. وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد، قضت بجلسة ٢٥/٩/٢٠٠٧، فى الدعويين وموضوع التدخل، بإسقاط حضانة المدعى عليها السادسة للصغيرة، وتسليمها للمدعيين. لم يصادف هذا القضاء قبول المدعى عليها السادسة والأخيرة، فطعنا عليه بالاستئناف رقمى ٣٧٩٧ و ٣٧٩٨ لسنة ٥٧ قضائية " أسرة "، أمام محكمة استئناف طنطا. وتم ضم الاستئنافين، وحال نظرهما بجلسة ٧/٢/٢٠٠٩، دفع المدعيان - فى الدعوى المعروضة - بعدم دستورية نص المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥، فيما ورد به من ترتيب الحاضنات، ونص المادة (١٢٧) من لائحة الأقباط الأرثوذكس، الصادرة عام ١٩٣٨، ونص المادة الثانية من تعديلها الصادر بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٨، فيما تضمنه من إلغاء المادة (٧٢) من تلك اللائحة. وإذ قدرت المحكمة جدية هذا الدفع، وصرحت للمدعيين بإقامة الدعوى الدستورية، فأقاما الدعوى المعروضة.

وحيث إن نص الفقرة الخامسة من المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ يجرى على أنه "ويثبت الحق فى الحضانة للأم ثم للمحارم من النساء، مقدمًا فيه من يدلى بالأم على من يدلى بالأب، ومعتبرًا فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالى:

الأم، فأم الأم وإن علت، فأم الأب وإن علت، فالأخوات الشقيقات، فالأخوات لأم، فالأخوات لأب، فبنت الأخت الشقيقة، فبنت الأخت لأم، فالخالات بالترتيب المتقدم فى الأخوات، فبنت الأخت لأب

فبنت الأخ بالترتيب المذكور، فالعمات بالترتيب المذكور، فخاللات الأم بالترتيب المذكور، فخاللات الأب بالترتيب المذكور، فعمات الأم بالترتيب المذكور، فعمات الأب بالترتيب المذكور".

وتنص المادة (١٢٧) من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس، التي أقرها المجلس الملي العام بجلسته المنعقدة في ١٩٣٨/٥/٩، المعمول بها اعتباراً من ١٩٣٨/٧/٨ على أن " الأم أحق بحضانة الولد وترتيبه حال قيام الزوجية وبعدها، وبعد الأم تكون الحضانة للجدة لأم ثم للجدة لأب ثم لأخوات الصغير، وتقدم الأخت الشقيقة ثم الأخت لأم ثم الأخت لأب ثم لبنات الأخوات، وبتقديم بنت الأخ لأبوين ثم لأم ثم لأب ثم لبنات الأخ كذلك ثم لخاللات الصغير، وتقدم الخالة لأبوين ثم الخالة لأم ثم لأب ثم لعمات الصغير كذلك ثم لبنات الخالات والأخوات ثم لبنات العمات والأعمام ثم لخالة الأم ثم لخالة الأب ثم لعمة الأم ولعمة الأب بهذا الترتيب".

وحيث إن المجالس المليية هي التي كان لها اختصاص الفصل في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين، وكان تطبيقها لشرائعهم الدينية مقارناً لاختصاصها بالفصل في نزاعاتهم المتصلة بأحوالهم الشخصية، فلا يكون قانونها الموضوعي إلا قانوناً دينياً. وظل هذا الاختصاص ثابتاً لهذه المجالس إلى أن صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية، فقد قضى هذا القانون في مادته الأولى بأن تلغى المحاكم الشرعية والمليية ابتداء من ١٩٥٦/١/١، على أن تحال الدعاوى التي كانت منظورة أمامها حتى ١٩٥٥/١٢/٣١، إلى المحاكم الوطنية لاستمرار نظرها وفقاً لأحكام قانون المرافعات. ولئن وحد هذا القانون بذلك جهة القضاء التي عهد إليها بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين جميعهم، فحصرها - وأياً كانت دياناتهم - في جهة القضاء الوطني، إلا أن القواعد الموضوعية التي ينبغي تطبيقها على منازعاتهم في شئون أحوالهم الشخصية، لا تزال غير موحدة رغم تشتتها وبعثرتها بين مظان وجودها وغموض بعضها أحياناً. ذلك أن الفقرة الأولى من المادة (٦) من هذا القانون تقضى بأن تصدر الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر بنص المادة (٢٨٠) من لائحة ترتيبها. وتنص فقرتها الثانية على أنه فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين، الذين تتحد طانفتهم وملتهم، وتكون لهم جهات قضائية مليية منظمة وقت صدور هذا القانون، فإن الفصل فيها يتم - في نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم. وهو ما تؤكد بنص المادة (٣) من دستور سنة ٢٠١٤، من أن " شرائع المصريين المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية"

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المشرع وقد أحال في شأن الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين إلى شرائعهم، مستلزماً تطبيقها، دون غيرها، في كل ما يتصل بها؛ فإنه يكون قد ارتقى بالقواعد التي تتضمنها هذه الشرائع إلى مرتبة القواعد القانونية من حيث عموميتها وتجريدها، وتمتعها بخاصية الإلزام، لينضبط بها المخاطبون بأحكامها، ويندرج تحتها في نطاق الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس، لانحتملهم التي أقرها المجلس الملي العام في ٩

مايو سنة ١٩٣٨، وعُمل بها اعتبارًا من ٨ يوليه سنة ١٩٣٨، إذ تعتبر القواعد التي احتوتها هذه اللائحة – على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، التي حلت محل الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ – شريعتهم التي تنظم أصلاً مسائل أحوالهم الشخصية، بما مؤداه خضوعها للرقابة الدستورية التي تتولاها هذه المحكمة.

وحيث إن تحديد ما يدخل في نطاق مسائل الأحوال الشخصية – في مجال التمييز بينها وبين الأحوال العينية – وإن ظل أمرًا مختلفًا عليه، إلا أن عقد الزواج والطلاق وآثارهما يندرجان تحتها، لتدخل حضانة صغار المطلق من زوجته في نطاق هذه المسائل، فتحكمها قواعدها.

وحيث إن ما تقدم مؤداه: أنه فيما عدا الدائرة المحدودة التي وحد المشرع في نطاقها القواعد الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين جميعهم – كتلك التي تتعلق بمواريتهم ووصاياهم وأهليتهم – فإن المصريين غير المسلمين لا يحتكمون لغير شرائعهم الدينية بالشروط التي حددها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه، بل إن المادة (٧) من هذا القانون تنص على أن تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى، لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة (٦) من هذا القانون، ما لم يكن التغيير إلى الإسلام.

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة – وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية – مناطها أن يتوافر ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة التي يقوم بها النزاع الموضوعي، وذلك بأن يكون الفصل في المسائل الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها لازمًا للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها.

وإذ كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن المدعى الثانى والمدعى عليها الأخيرة متحدا الطائفة والملة، فإن أحكام لائحة الأقباط الأرثوذكس، دون غيرها، هي الواجبة التطبيق على النزاع الموضوعي، ولا يكون ثمة مصلحة شخصية ومباشرة للمدعين في الطعن على نص الفقرة الخامسة من المادة (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية، المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥. إذ كان ذلك، وكان نص المادة (١٢٧) من لائحة الأقباط الأرثوذكس، في نطاق ترتيبها للحاضنات، وتقديمها الجدة لأم على الجدة لأب، هو الذى يحول بين المدعين وتحقيق مبتغاهما من الدعوى الموضوعية، الأمر الذى يوفر لهما مصلحة شخصية مباشرة في الطعن عليها، ويتحدد به نطاق هذه الدعوى، دون سائر ما تضمنه ذلك النص من أحكام أخرى.

وحيث إن المدعين ينبغي أن ينص المطعون فيه مخالفة أحكام المواد (٩، ١١، ٤٠) من دستور ١٩٧١، المقابلة لنصوص المواد (١٠، ١١، ٥٣) من الدستور القائم، لانطوائه على تمييز غير مبرر للجدة لأم عن الجدّة لأب، حال أن الجدّة لأب هي الأقرب للمحضون من أم الأم، فضلاً عن أن في ذلك حرماناً لرب الأسرة من رعاية أسرته، وانتقاصاً من حقه الطبيعي في تربية أولاده ورعايتهم، مما يهدد الطابع الأصيل للأسرة المصرية.

وحيث إن الرقابة الدستورية على القوانين، من حيث مطابقتها للقواعد الموضوعية التي تضمنها الدستور، إنما تخضع لأحكام الدستور القائم دون غيره، إذ إن هذه الرقابة إنما تستهدف أصلاً - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه، لكون نصوصه تمثل دائماً القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها وإهدار ما يخالفها من التشريعات باعتبارها أسمى القواعد الآمرة. متى كان ذلك، وكانت المناعى التي وجهها المدعيان للنص المطعون عليه - في النطاق السالف تحديده - تندرج تحت المناعى الموضوعية، التي تقوم في مبناها على مخالفة نص تشريعي معين لقاعدة في الدستور من حيث محتواها الموضوعي، ومن ثم، فإن المحكمة تباشر رقابتها على النص المطعون عليه - الذي مازال سارياً ومعمولاً بأحكامه - من خلال أحكام دستور سنة ٢٠١٤، باعتباره الوثيقة الدستورية السارية.

وحيث إن الحق في تكوين الأسرة لا ينفصل بالضرورة عن الحق في صونها، بما يكفل تنشئة أطفالها وتقويمهم وتحمل مسئولياتهم صحياً وتعليمياً وتربوياً. وكان دستور سنة ١٩٧١ قد نص في المواد (٩، ١٠، ١٢)، المقابلة للمادتين (١٠، ١١) من دستور سنة ٢٠١٤، على أن الأسرة أساس المجتمع، وأن قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وأن الطابع الأصيل للأسرة المصرية - وما تتمثل فيه من قيم وتقاليد - هو ما ينبغي الحفاظ عليه، وتوكيده وتنميته في العائق داخل مجتمعها، وأن الأمومة والطفولة قاعدة لبنيان الأسرة، ورعايتها ضرورة تقدمها. وكان الأصل في سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق - ومن ذلك من له حق حضانة الصغير - أنها سلطة تقديرية، جوهرها المفاضلة التي يجريها بين البدائل المختلفة لاختيار ما يقرر أنه أنسب لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة للوفاء بمتطلباتها، محققاً لما يهدف إليه ذلك التنظيم لتحقيق المصالح المشروعة التي توخاها، بما ليس فيه تضيق على الناس أو يرهقهم.

وحيث إنه إذا كان الأصل في كل تنظيم تشريعي، أن يكون منطوياً على تقسيم أو تمييز من خلال الأعباء التي يلقيها على البعض أو عن طريق المزايا أو الحقوق التي يكفلها لفئة دون غيرها. إلا أن مناط دستورية هذا التنظيم ألا تنفصل نصوصه عن أهدافها، ليكون اتصال الأغراض التي توخى تحقيقها بالوسائل التي لجأ إليها منطقياً، وليس واهناً أو واهماً أو منتحلاً، بما يخل بالأسس التي يقوم عليها التمييز المبرر دستورياً.

وحيث إن الصغير تثبت عليه منذ مولده ثلاث ولايات، أولاها: ولاية التربية، وثانيها: الولاية على النفس، وثالثها: الولاية على ماله. وتثبت الولايتان الأخيرتان - كأصل عام - للعصبة من الرجال. أما ولاية التربية، وهي الحضانة، فغايتها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الاهتمام بالصغير وضمان رعايته والقيام على شؤنه في الفترة الأولى من حياته التي لا يستغنى فيها عن النساء ممن لهن الحق في تربيته شرعاً. والأصل فيها هو مصلحة الصغير، ودفع المضرة عنه، وهي تتحقق بأن تضمه الحاضنة إلى جناحها باعتبارها أحفظ عليه وأحرص على توجيئه، وأقدر على صيانتته؛ ولأن انتزاعه منها - وهي أشفق عليه وأوفر صبراً - مضرة به إبان هذه الفترة الدقيقة التي لا يستقل فيها بأموره. وعلى ذلك، فإن مدار الحضانة على نفع المحضون، وأن رعايته مقدمة على أية مصلحة لغيره حتى عند من يقولون بأن الحضانة لا تتمخض عن حق للصغير، وإنما يتداخل فيها حق من ترعاه، ويعهد إليها بأمره.

وحيث إن الشريعة الإسلامية خلت من نص قطعي يقرر حكماً فاصلاً في شأن ترتيب الحاضنات - بعد الأم - فيما بينهن، ومن ثم يكون باب الاجتهاد في هذا النطاق - عن طريق الأدلة الشرعية النقلية والعقلية - مفتوحاً، فلا يصد اجتهاداً اجتهاداً أو يكتسب عصمة من دونه، ولا يقابل اجتهاد على صعيد المسائل التي تنظم الأسرة بغيره إلا على ضوء أوضاعها وأعرافها، بما لا يناقض شريعة الله ومنهاجه. وقد جاء في الأثر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وجدته ابنه "عاصم" - أم أمه - تنازعا على حضانتته، بين يدي الخليفة أبي بكر الصديق رضى الله عنه، فأعطاه إياها، وقال للفراروق: "ريحها ومسها ومسحها وريقها خير له من الشهد عندك". ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ذلك. أما الفقهاء أصحاب المذاهب فقد اتفقوا على أن أم الأم - التي تدلى إليها مباشرة - تلى الأم في ترتيب الحاضنات. وقد استقى المشرع من ذلك من له حق حضانة الصغير بعد أمه، بما نص عليه في الفقرة الخامسة من المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية، فجعلها لأم الأم وإن علت، ومن بعدها لأم الأب وإن علت.

وحيث إن تحديد قواعد الأهلية للحضانة وترتيب الحاضنات، لا تُعد في الديانة المسيحية من أصول العقيدة التي وردت بشأنها - في مجال الأحوال الشخصية - نصوص قاطعة - كواحدية الزوجة وحظر الطلاق إلا لعدة الزنا - فتعتبر بالتالي شأنًا اجتماعيًا خالصًا، فرئى أن تحديدها على نحو موحد يشمل كل أبناء الوطن الواحد، أقرب إلى واقع ظروف المجتمع، وأدنى إلى تحقيق المساواة بين أفرادها في مجال الحقوق التي يتمتعون بها بما يكفل الحماية التي يقررها الدستور والقانون للمواطنين جميعاً بلا تمييز بينهم. ولذا، فقد جاء نص المادة (١٢٧) من لائحة الأقباط الأرثوذكس متبعاً النهج ذاته في شأن من يكون لها حضانة الصغير بعد أمه، مقدماً الجدة لأم على الجدة لأب، لكون ترتيب الحاضنات على هذا النحو هو الأوثق اتصالاً بمصلحة الصغير، وفي الوقت ذاته ينأى عن التمييز في مجال ضبطها بين المصريين تبعاً لديانتهم، تقديراً بأن الأصل هو تساويهم جميعاً في الحقوق التي يتمتعون بها، وكذلك على صعيد واجباتهم. فالأسرة المسيحية هي ذاتها الأسرة المسلمة، فيما خلا الأصول الكلية لعقيدة كل منهما، تجمعهما القيم والتقاليد عينها، وإلى مجتمعهم يفنون تقيداً بالأسس التي يقوم عليها في مقوماتها وخصائصها، وتعبيراً عن انصهارهم في إطار

أمتهم، ونأيهم عن الفواصل التي تفرقهم أو الدعوة إليها، فقد صار أمرًا محتومًا ألا يمايز المشرع بينهم في مجال ولاية التربية " الحضانة "، التي تتحد مراكزهم بشأنها سواء في موجباتها أو حد انتهائها، وإلا كان هذا التمييز منفلتًا عن الحدود المنطقية التي ينبغى أن يترسمها. يؤيد ذلك أن الدستور، قد أورد الأحكام التي تكفل رعاية الأسرة المصرية، في المواد (٩، ١٠، ١٢) من دستور ١٩٧١، المقابلة للمادتين (٩، ١١) من دستور ٢٠١٤، وقد دل بها على أن الحق في تكوين الأسرة – أيًا كان معتقدها الديني – لا ينفصل عن الحق في وجوب صونها على امتداد مراحل بقائها، وإقامة الأمومة والطفولة على أسس قويمه تكفل رعايتها وتنمية ملكاتها.

وحيث كان ما تقدم، وكان ترتيب الحاضنات على النحو الوارد بالنص المطعون فيه، بتقديم الجدة لأم على الجدة لأب، هو الأوثق اتصالاً بمصلحة الصغير، التي ارتأى ولي الأمر أنها خير له وأصلح لشئونه، باعتبار أن ما يصون استقراره النفسي، ويحول دون إيذائه، ويكفل تقويمه، من المقاصد الشرعية التي لا يجوز المجادلة فيها، ذلك أن مدار الحضانة نفع المحضون، ورعايته مقدمة على مصلحة غيره. ومن ثم، فإن حالة إخلال ذلك النص بمبدأ المساواة بين الجدة لأب والجدة لأم يكون مفتقدًا لسنده. فضلاً عن أن أحكام ذلك النص لا يترتب عليها حرمان رب الأسرة من رعاية أسرته، أو ينال من الطابع الأصيل للأسرة المصرية: ذلك أن انفصام عرى الزوجية يجب ألا يستطيل أثره – قدر الإمكان – إلى الأبناء، بحرمانهم ممن هي أجدر على الاهتمام بهم ورعايتهم والقيام على شئونهم في الفترة الأولى من حياتهم التي لا يستغنون فيها عن النساء، ممن لهن الحق في التربية شرعاً، لكون مصلحة الصغار مقدمة على أي مصلحة لغيرهم، ومن ثم، فإن نعت النص المطعون فيه بمخالفة نصوص المواد (٩، ١٠، ٤٠) من دستور سنة ١٩٧١، المقابلة لأحكام المواد (١٠، ١١، ٥٣) من الدستور القائم، يفتقد لسنده.

وحيث إن النص المطعون فيه لا يخالف أي نصوص أخرى في الدستور، الأمر الذي يتعين معه القضاء برفض الدعوى.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى، ومصادرة الكفالة، وألزمت المدعيين
المصروفات، ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة.
أمين السر
رئيس المحكمة